بارومتر الصناعة

يناير 1999

مقدمة

استناداً إلى النجاح الذى حققه إصدار الأول من "بارومتر الصناعة"، والذى نشر فى صيف عام 1998 يجيء الإصدار الثانى والذى يحتوى على نتائج الاستبيان الذى أجرى فى الفترة ما بين أكتوبر وديسمبر 1998، بغرض التعرف على الجانب الحقيقى من البيانات الاقتصادية المتصلة بأوضاع قطاع الصناعة فى مصر، وتحليل تلك البيانات. حيث يتضمن كل إصدار نتائج الاستبيان الذى يجريه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية لعدد من الشركات فى قطاع الصناعة بهدف تقييم توقعاتها بشأن نشاط الأعمال والجوانب الاقتصادية خلال الأشهر الستة التالية. وفى الاستبيان الثانى، ازداد حجم العينة إلى 200 شركة، استجاب منها 138 شركة تنتمى إلى 11 قطاعاً.

ويضمن هذا الإصدار من "بارومتر الصناعة" بحثاً فى أداء قطاع الصناعة التحويلية بمصر خلال الأشهر الستة الماضية، كما يستطلع التوقعات بالنسبة للنصف الأول من عام 1999. وبالإضافة إلى هذا، تجرى مقارنة توقعات رجال الصناعة، على النحو الذى أظهره الاستبيان السابق، بالأداء الاقتصادى الفعلى، وذلك بغرض قياس مدى التحقيق الفعلى لتلك التوقعات. كما تجرى مقارنة التوقعات التى أظهرتها الاستبيان الماضى بالتوقعات المناظرة فى الاستبيان الحالى، بهدف تبين ما لإذا كان مجتمع الأعمال فى مصر قد صار أكثر أو أقل تفاؤلاً بالنسبة للأداء الاقتصادى، فى ضوء التطورات الأخيرة.

نظرة شاملة

على الرغم من الاضطرابات الأخيرة فى الأسواق المالية وأسواق السلع العالمية، والتى شهدها العام الماضى، فإن نتائج "بارومتر الصناعة" الأخيرة التى استقاها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية من الاستبيان الثانى ترسم صورة براقة لقطاع الصناعة التحويلية فى مصر منذ منتصف عام 1998. فوفقاً لما أعربت عنه الشركات الصناعية التى شملها الاستبيان، واصل النمو الاقتصادى بمصر تقدمه خلال النصف الأخير من عام 1998، وإن كان ذلك قد تم بخطى أبطأ مما توقعت الشركات فى الاستبيان الأول. وعلى الرغم من ذلك، فإن نسبة كبيرة من الشركات الصناعية (41%) تتوقع تسارع النمو الاقتصادى خلال الأشهر الستة القادمة، بينما تتوقع نسبة ضئيلة (16%) انخفاض معدلات النمو.

انخفاض الأداء بالمقارنة بالتوقعات

أشار رجال الصناعة، بصفة عامة، إلى حدوث تطورات إيجابية فى معظم مؤشرات الأداء خلال الفترة موضع الاستبيان، وذلك على الرغم من وجود اختلافات واضحة عن توقعاتهم التى سبق الإشارة إليها من قبل بالنسبة للفترة ذاتها، وفقاً لما ورد فى نتائج الاستبيان السابق الصادر عن الفترة ما بين إبريل – يونيو 1998.

و تشير عمليات تقييم نشاط المبيعات فى الاستبيان الثانى إلى أن هذا النشاط كان أقل من المتوقع بالنسبة لكل من المبيعات فى الأسواق المحلية والعالمية، وكانت أدنى المستويات المتوقعة تتعلق بالقطاع العام. وحينما وجه للشركات المشاركة فى الاستبيان سؤال عن مستويات إنتاجها خلال المدة موضع الاستبيان، وجد أن صافى نسبة الذين أفادوا بوجود زيادة بالنسبة لمن أفادوا بتحقق نقص تصل إلى 25% وقد بلغ الميزان الصافى المناظر فى استبيان إبريل – يونيو 1998 حوالى 39% من المشاركين الذين توقعوا زيادة الإنتاج.

توقعات التوظف

أفادت الشركات الصناعية التى شملها الاستبيان باستقرار بيئة الأسعار فى مصر، على الرغم من الحقيقة المتمثلة فى استمرار ارتفاع الأجور. وأيضا على الرغم من أن الشركات تتوقع دفع أجور أكثر ارتفاعاً خلال النصف الأول من عام 1999، فليست جميع الشركات التى تضمنها الاستبيان تتوقع تخفيض أو حتى الإبقاء على مستويات العمالة الراهنة. إن شركات القطاع الخاص، التى لم تتوقع حدوث تغير بمستويات التوظف فى الاستبيان السابق، صارت تتوقع زيادة تلك المستويات خلال الأشهر الستة القادمة، بينما تتوقع شركات القطاع العام انخفاض حجم العمالة لديها.

النمو الاقتصادى

تتمثل إحدى النتائج المثيرة فى هذا الإصدار من "بارومتر الصناعة" فى الاختلاف بين ما تحقق بالفعل على الساحة الاقتصادية فى مصر خلال النصف الثانى من عام 1998، وبين ما توقعه رجال الصناعة من قبل بالنسبة لنفس الفترة، وفقاً لما أسفر عنه الاستبيان السابق. فتقييم النمو الاقتصادى خلال النصف الثانى من عام

ومن المثير للانتباه أن هذا الاستبيان الأخير الذى أجراه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية يبين أن التوقعات الراهنة للشركات بالنسبة للنصف الأول من عام 1999 تقل بصفة عامة عن نظيراتها بالنسبة للنصف الثانى من عام 1998. ويعزى هذا إلى التحول الذى طرأ على توقعات الكثير من الشركات، فعلى الرغم من أن هذه التوقعات إيجابية بصفة عامة إلا أنه من المتوقع استمرار نمو الاقتصاد المصرى بمعدله الراهن خلال الأشهر الستة القادمة. ويبلغ الفارق بين نسبتى الشركات التى تتوقع تسارع معدلات النمو الاقتصادى وبين تلك التى تتوقع انخفاضاً نحو (25%) (تتوقع 41% من الشركات المشاركة تحقق مستويات أكثر ارتفاعاً للنمو الاقتصادى خلال النصف الأول من عام 1999، بينما تتوقع 16% منها انخفاض تلك المستويات)، حيث تظل شركات القطاع العام أكثر تفاؤلاً بالمقارنة بنظيراتها فى القطاع الخاص. ولهذا، لا يوجد سوى القليل من مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية مما ينطوى على التنبؤ بحدوث ركود أو تباطؤ فى النمو، بينما تغلب على إجابات رجال الصناعة توقع معدلات نمو ثابتة خلال العام القادم.

مستويات النشاط

تشير محصلة التقييم الذى اشتمل عليه استبيان المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، إلى أن نشاط المبيعات خلال الأشهر الستة الماضية كان أقل مما توقعته الشركات فى يونيو 1998، وذلك بالنسبة لكل من الأسواق المحلية والأسواق العالمية، مع تواجد القطاع العام فى أدنى سلم التوقعات. وعلاوة على هذا، فحينما وجه سؤال إلى الشركات التى شملها الاستبيان عن مستويات إنتاجها خلال الأشهر الستة الماضية، بلغ الفارق بين نسبة من أفادوا بوجود زيادة وبين أولئك الذين أكدوا تحقق انخفاض حوالى 25%، بالمقارنة بفارق نسبته 39% أسفرت عنه توقعات الاستبيان السابق الذى أجرى فى الفترة ما بين إبريل – يونيو 1998. ومن بين الصناعات التى شملها الاستبيان، حققت صناعات الأغذية، والمشروبات والدخان مستويات تفوق متوسط الزيادة فى الإنتاج والمبيعات، كما تعرب الشركات المشاركة عن تفاؤلها بالنسبة للنمو خلال الأشهر الستة القادمة. وعلى النقيض من هذا، فإن صناعات الغزل والنسيج، والأحذية، والجلود أفادت بتحقق نتائج سلبية، وأعربت عن عدم تفاؤلها بالنسبة لإمكانية حدوث تحسن فى أسواقها خلال الأشهر الستة القادمة.

وفيما يتصل بالتقييم المنصب على الاتجاهات الهامة للإنتاج خلال الأشهر الستة الأخيرة من عام 1998، فإن عدد الشركات التى أفادت بتحقق زيادات فى الإنتاج (44%) فاق العدد الذى أفاد بحدوث نقص (18%). ويشابه هذا النمط نتائج الاستبيان السابق، والتى تبين فارقاً مناظراً (40% أفادت بحدوث زيادة مقابل 19% ممن أفادت من الشركات بحدوث نقص). وينطوى هذا على تماثل فى نمط نمو الإنتاج خلال الأشهر الستة الماضية مع نظيره بالنسبة للنصف الأول من عام 1998. وقد كان صافى فارق نسبتى الزيادة والنقص فى مجال الإنتاج أكبر فى القطاع الخاص (37%) عنه فى القطاع العام (13%) (أنظر الجداول). وقد أدت الزيادة فى الإنتاج مقارنة بالمبيعات إلى حدوث زيادات فى المخزون بالقطاع الخاص، وأيضاً إلى زيادة طفيفة فى مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية.

المبيعات فى الأسواق المحلية والعالمية

مع زيادة معدل الإنتاج، أشارت الشركات إلى أن مبيعاتها المحلية إجمالاً قد زادت بصورة هامشية خلال النصف الثانى من عام 1998، فى الوقت الذى انخفضت مبيعاتها فى الأسواق العالمية. ومن السهولة بمكان تفهم هذا الوضع فى ضوء اضطرابات الأسواق العالمية خلال الأشهر القليلة الماضية، وهو الذى يؤيد الحقيقة المتمثلة فى استمرار النمو الاقتصادى بمصر، وإن كان ذلك قد تم بمعدل مماثل لما تحقق فى الفترة الماضية.

ومن شأن تقسيم نتائج الاستبيان إلى القطاعين العام والخاص إلقاء الضوء على المناخ الاقتصادى السائد فى مصر، بالإضافة إلى أنه يبين أن أداء القطاع الخاص فاق نظيره فى القطاع العام، من حيث المبيعات فى الأسواق المحلية والعالمية، على حد سواء. ففى القطاع العام، كان عدد الشركات التى أفادت بتحقيق زيادة فى المبيعات المحلية والعالمية (17% و18%، على التوالى) أقل من تلك التى أكدت حدوث انخفاض (36% و25%، على التوالى) مقارنة بالأشهر الستة الماضية. وعلى الجانب المقابل، فقد أشارت 42% من شركات القطاع الخاص المشاركة فى الاستبيان إلى تزايد المبيعات المحلية، بالمقارنة بـ 27% أفادت بتحقق نقص على مدى الأشهر الستة الأخيرة من عام 1998. وربما كانت طبيعة الظروف الاقتصادية العالمية السائدة من أسباب الانخفاض النسبى فى أداء المبيعات للأسواق العالمية بالمقارنة بنظيرتها فى السوق المحلية. فقد أعربت 29% من شركات القطاع الخاص المشاركة عن تحقق نقص فى المبيعات بالأسواق العالمية، بينما أشارت 24% إلى تحقق زيادة.

صور التحسن المتوقعة فى المبيعات والإنتاج

يشير استطلاع الاتجاهات خلال الأشهر الستة القادمة من عام 1999 إلى توقع زيادة فى مستويات كل من المبيعات والإنتاج، حيث أفادت نسبة كبيرة من مجموع الشركات التى شملها الاستبيان (54%) بتوقع حدوث زيادة فى الإنتاج. ولم تشر سوى 15% من الشركات إلى توقع حدوث انخفاض فى مستويات الإنتاج.

مصاعب الاستثمار

أشار عدد كبير من رجال الصناعة الذين شملهم الاستبيان (67%) إلى أنهم لا ينوون الاستثمار فى مزيد من الطاقة الإنتاجية خلال النصف الأول من عام 1999، وذلك على الرغم من توقعاتهم الإيجابية بالنسبة لمستويات النشاط. ويكمن تبرير ذلك فى أن وجود طاقات إنتاجية فائضة سيحول دون تنفيذ الاستثمارات الجديدة. إذ أفادت 71% من الشركات التى شملها الاستبيان بأن درجة استغلال الطاقة الإنتاجية القائمة تقع عند المستوى العادى، أو تقل عنه.

ولهذا، وعلى نحو ما تمت مناقشته فى "بارومتر الصناعة" السابق، فإن المزيد من النمو بقطاع الصناعة التحويلية لن يتحقق بالضرورة من خلال التوسع فى الاستثمار الرأسمالى (تتوقع 67% من الشركات عدم حدوث تغير فى الاستثمارات الرأسمالية)، بل إن أى نمو فى الاستثمار سيتخذ بصفة أساسية شكل تكوين مشروعات جديدة.

الأسعار

تشير نتائج الاستبيان إلى اتجاه نزولى قوى فى أسعار السلع النهائية، الأمر الذى يعبر عن تزايد درجة التنافسية فى بيئة النشاط بمصر. وفى الوقت ذاته، لا تزال هناك ضغوط فى الاتجاه التصاعدى على أسعار المدخلات. وينطوى هذا – فى اقترانه بالانخفاض النسبى فى المبيعات عما كان متوقعاً – على تضاؤل فى هوامش الربحية خلال الأشهر الستة الماضية. وقد شهد قطاع الصناعات الكيماوية أكبر انخفاض فى أسعار المنتجات، حيث أشارت 59% من الشركات الكيماوية التى شملها الاستبيان إلى حدوث انخفاض فى الأسعار، بالمقارنة بالمتوسط على مستوى العينة، بلغت نسبته 30% ويبدو أن انخفاض أسعار المنتجات النهائية بصفة عامة فى قطاع الصناعات الكيماوية يعزى – فى جانب منه – إلى انخفاض مستويات أسعار المواد الخام.

استمرار تصاعد تكلفة الأجور

تبين نتائج الاستبيان أن الأجور قد واصلت تصاعدها خلال الأشهر الستة الماضية بمعدل أسرع مما كان متوقعاً من قبل. ومن المتوقع أن يستمر هذا التصاعد خلال النصف الأول من عام 1999، حيث تتوقع 57% من الشركات التى شملها الاستبيان دفع مزيد من الأجور. ويسود هذا الاتجاه بدرجة أكبر فى القطاع الخاص، عنه فى القطاع العام، حيث تتوقع 71% من شركات القطاع الخاص دفع مزيد من الأجور خلال الأشهر الستة الأولى من عام 1999، بالمقارنة بـ 40% فقط من شركات القطاع العام. ويمكن تفسير زيادة تكاليف الأجور فى القطاع الخاص بالزيادة المتوقعة فى التوظف.

توقعات إيجابية للتوظف فى القطاع الخاص

يبدو أيضاً التفاؤل المشوب بالحذر فى توقعات الشركات بالنسبة لنمو عنصر التوظف. فعلى الرغم مما تتوقعه الشركات من تحمل مزيد من تكاليف الأجور خلال الأشهر الستة القادمة، فإنها لا تتوقع جميعاً تخفيض مستويات التوظف، أو حتى الإبقاء على المستويات الراهنة. بل على النقيض من هذا، فإن القطاع الخاص – الذى أعرب خلال الاستبيان السابق عن توقعاته بعدم حدوث تغير فى مستويات التوظف – قد صار الأن يتوقع زيادات فى هذا العنصر خلال الأشهر الستة القادمة (تتوقع 31% من شركات القطاع الخاص زيادة مستويات التوظف خلال الأشهر الستة القادمة، بالمقارنة بـ 9% فقط تتوقع انخفاض قوتها العاملة). وتتعارض نتائج شركات الصناعات الكيماوية مع هذا الاتجاه السائد فى القطاع الخاص، حيث تتوقع تلك الشركات عدم حدوث زيادة فى مستويات التوظف. وبالنسبة لشركات القطاع العام، فهى – فى مواصلتها للاتجاه الذى سجله "بارومتر الصناعة" الصادر عن الفترة ما بين أبريل – يونيو 1998 – لا تزال تتوقع حدوث انخفاضات مماثلة فى قوة العمل لديها خلال الأشهر الستة القادمة.

المعوقات

أفادت نسبة مرتفعة من الشركات التى شملها الاستبيان (64%) بأنها تجابه معوقاً واحداً على الأقل فى مجال الإنتاج. وتفوق هذه النسبة نظيرتها فى الاستبيان السابق، حيث أعرب ما يزيد قليلاً عن نصف عدد الشركات عن وجود نوع أو أخر من معوقات الإنتاج. وبصفة عامة، فإن نسبة الشركات التى تجابه معوقات فى القطاع

وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، جاء انخفاض طلب السوق المعوق الأكثر تكـراراً فـى إجابـات الشركات. حيث كان هو المعوق الوحيد الذى ورد ذكره من جانب معظم شركات القطاعين العام والخـاص. وقد أرجعت بعض الشركات انخفاض الطلب على المنتجات المصرية إلى ما يقوم به المنتجون الأجانب مـن عمليات إغراق، وإلى تزايد حدة المنافسة من جانب الواردات. ويتسق هذا مع نتائج الاسـتبيان التـى تبـين انخفاض المبيعات وتباطؤ النمو الاقتصادى بالمقارنة بالنصف الأخير من عام 1998.

وتتمثل القطاعات التى تعانى بصورة حادة من عدم كافية طلب السوق فى صناعات الغزل والنسـيج، والأحذية، والجلود والمنتجات الجلدية، والصناعات التعدينية غير المعدنية. أما الصناعات الكيماوية، وبصـفة خاصة فى القطاع الخاص، فهى تعانى من نقص العمالة الماهرة، وكذا من محدودية الوصول إلـى مصـادر الائتمان، بالإضافة إلى ضعف طلب السوق.

ملحق

المنهج

فى غمار تتبع ومراجعة الاتجاهات السائدة فى الاقتصاد المصرى، لوحظ أن بيانـات الجانـب المـالى مـن الاقتصاد متاحة على نطاق واسع، وأن درجة حداثتها ودقتها قد طرأ عليها تحسن هائل على مـدى السـنوات القليلة الماضية. ولكن هناك نقصاً فى البيانات الحديثة عن الجانب الحقيقى من الاقتصاد، والتى من شأنها أن تعكس اتجاهات القطاعات – كل على حدة. ولكى يتم جمع المعلومات عن رؤية أصحاب الأعمال للاتجاهات الصناعية، قام المركز بالعمل على توفير تلك البيانات عن طريق إجراء استبيان يستهدف قطاعات/صـناعات محددة.

ومن شأن هذا مساعدة المركز فى وضع أرقام قياسية للناتج بالنسبة لعدد من القطاعات، استناداً إلـى المعلومات التى يتم تجميعها عن عناصر الطلب والعرض فى الماضى والحاضـر، وكـذا عـن التوقعـات المستقبلية بالنسبة لطلبات الإنتاج، والأسعار، وغيرها.

وقد ركز الاستبيانان الأول والثانى على قطاع الصناعة، وبصفة رئيسية قطاع الصـناعة التحويليـة، واستبعد أنشطة التشييد، والبترول، والزراعة، والخدمات، وهى الأنشطة التى تتسنى متابعتهـا مـن خـلال وسائل أخرى. وتم تقسيم عملية اختيار العينة إلى ثلاث مراحل: أولاً، حساب درجة إسهام كل من الصناعات الفرعية الرئيسية فى القيمة المضافة بقطاع الصناعة، بما يتضمنه ذلك من تقسيم للشركات فيما بين القطاعين العام والخاص. وثانياً، تم حساب عدد شركات كل من القطاعين العام والخاص المطلـوب مـن كـل فـرع صناعى، استنادا لحجم العينة. وأخيراً، اختيرت الشركات الكبيرة لافتراض إسهامها بأكبر قـدر فـى القيمـة المضافة بقطاع الصناعة ككل، وذلك على مستوى الفروع الصناعية المختلفة.

وقد استجاب لهذا الاستبيان 138 شركة، من بين 200 شركة تم اختيارها كعينة للبحث تنتمى إلـى 11 قطاعاً صناعياً. وتم تلقى الاستجابات خلال الفترة ما بين أكتوبر – ديسمبر 1998، ووفقاً للتصنيف القطاعى لوزارة التخطيط، كانت القطاعات التى تمت تغطيتها ما يلى: الأغذيـة؛ والمشـروبات والـدخان؛ والغـزل والنسيج؛ والملابس الجاهزة؛ والطباعة؛ والأحذية؛ والجلود والمنتجات الجلديـة؛ والكيماويـات والمنتجـات المرتبطة بها؛ والمنتجات التعدينية غير المعدنية؛ ومنتجات المعادن الأساسية؛ ومعدات النقـل. وقـد غطـت

ويركز هذا الاستبيان على دراسة معوقات الانتاج، ولم يتعرض لمعوقات النشاط بصفة عامة (انظر استمارة الاستبيان). وقد كان الغرض من هذا التركيز هو تحديد ما إذا كانت ثمة عناصر إنتاج معينة تسبب وجود اختناقات ومن ثم، تسهم فى توقع حدوث تغيرات فى مستويات الأسعار والتوظف لذلك، لم يتناول الاستبيان بعضاً من المعوقات التى كثيراً ما يرد ذكرها فى إطار مناخ الأعمال العام، مثل قوانين الضرائب.

وبالإضافة إلى هذا، يعتمد هذا الاستبيان على كبرى الشركات – من حيث حجم العمالة – فى كل صناعة، بهدف الإحاطة بأكبر قدر من اتجاهات الإنتاج، على قدر الإمكان. ونظراً لأن الشركات الكبرى تجابه قدراً أقل من المعوقات، بالمقارنة بالشركات الصغيرة، فإن العينة تنطوى على تحيز. وإلى هذا، فإن تكرار مجابهة المعوقات ومدى حدتها لا يتسمان بالنمطية فيما بين القطاعات، ولا يمثلان صورة مطابقة لنتائج للاستبيانات الرسمية أو غير الرسمية الأخرى.

وقد تم إجراء استبيان "بارومتر الصناعة" كوسيلة لجمع المعلومات واستخدامها فى إجراء عمليات التقييم والتنبؤ بالنسبة للاقتصاد المصرى. وقد شابت عملية المسح بعض جوانب الضعف المنهجى، وذلك نتيجة لكونه مسحاً جديداً من نوعه فى مصر للتوقعات المتصلة بالمدخلات والمخرجات. وسيسعى المركز فى عمليات المسح المستقبلية إلى تحسين المنهج العام وزيادة حجم العينة، بهدف ضمان قدر أكبر من التغطية لقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الصناعة ككل.

وسيجرى العمل فى استبيان "بارومتر الصناعة" التالى خلال الفترة ما بين أبريل – يونيو 1999، حيث يخطط لنشر نتائجه فى يوليو 1999. ويود المركز المصرى للدراسات الاقتصادية أن يعرب عن شكره لكافة الشركات التى شاركت فى الاستبيان، وأيضاً للقراء الذين أرسلوا تعليقاتهم ومقترحاتهم، وقد حاول المركز فى هذا الاستبيان أخذ جميعها فى الاعتبار، ويسعده أن يتلقى المزيد من التعليقات والمقترحات.

المركز المصرى للدراسات الإقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

استبيان قطاع الصناعة المصرى

اسم الشركة:---------- **تاريخ التأسيس:----------**

نوع النشاط :---------- **الطاقة العاملة:----------**

تاريخ المقابلة: ----------

1. فى خلال الستة شهور الماضية:

هل كانت مبيعاتكم فى السوق المحلية	□ أعلى من المتوسط	□ متوسط	□ أقل من المتوسط
هل كانت مبيعاتكم فى السوق العالمية	□ أعلى من المتوسط	□ متوسط	□ أقل من المتوسط
هل كان إنتاجكم	□ أعلى من المتوسط	□ متوسط	□ أقل من المتوسط
هل أسعار منتجاتكم	□ ارتفعت	□ ظلت ثابتة	□ انخفضت
هل أسعار مستلزمات الإنتاج	□ ارتفعت	□ ظلت ثابتة	□ انخفضت
هل الأجور	□ ارتفعت	□ ظلت ثابتة	□ انخفضت
هل المخزون	□ ارتفع	□ ظل ثابتا	□ انخفض
كيف كان استغلال الطاقة الإنتاجية	□ أقل من المعتاد	□ فى حدود المعتاد	□ كامل الطاقة
هل الاقتصاد القومى ينمو	□ بمعدل نمو أسرع	□ نفس معدل النمو	□ بمعدل نمو أبطأ

2. هل هناك عوامل تعوق الإنتاج لديكم؟ □ نعم □ لا

إذا كانت الإجابة (نعم)، برجاء تحديد شدة تأثير العوامل التالية على مستوى الإنتاج، بحيث تتراوح الإجابة ما بين صـــفر فى حالة عـــدم تأثير العامل موضوع البحث على عملية الإنتاج، و4 فى حالة أن العامل له تأثير بالغ

	صفر	1	2	3	4
عدم كفاية الطلب					
عدم توافر رأس المال					
عدم إمكانية الحصول على واردات					
عدم توافر العمالة المدربة					
صعوبة الحصول على ائتمان					
عوامل أخرى (يرجى توضيحها)					

3. ما هى توقعاتكم فى الستة شهور القادمة بالنسبة للبنود التالية:

المبيعات فى السوق المحلى سوف:	□ ترتفع	□ تظل ثابتة	□ تنخفض
المبيعات فى الأسواق العالمية سوف:	□ ترتفع	□ تظل ثابتة	□ تنخفض
الإنتاج لديكم سوف	□ يرتفع	□ يظل ثابت	□ ينخفض
أسعار منتجاتكم سوف	□ ترتفع	□ تظل ثابتة	□ تنخفض
أسعار مستلزمات الانتاج سوف	□ ترتفع	□ تظل ثابتة	□ تنخفض
الأجور سوف	□ ترتفع	□ تظل ثابتة	□ تنخفض

4. فى خلال الستة شهور القادمة هل تتضمن خطة الشركة:

□ زيادة القوة العاملة □ الإبقاء على القوة العاملة □ تخفيض القوة العاملة

□ زيادة رأس المال المستثمر □ ثبات حجم رأس المال المستثمر

5. فى خلال الستة شهور القادمة، هل تتوقعون أن ينمو الاقتصاد القومى

□ بمعدل نمو أعلى □ بنفس معدل النمو □ بمعدل نمو أقل